

الليلة الخامسة: المنهج الامامي في قراءة النص

{قُلُوا نَفَرًا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}

محاور المحاضرة:

- (1) في ركائز القراءة الموضوعية.
- (2) في مؤهلات قراءة النص قراءة موضوعية.
- (3) في حدود العارف العقائدية التي تكون دخيلة في القراءة الموضوعية.

(1) في ركائز القراءة الموضوعية.

إذا أردنا أن نقرأ الحديث قراءة موضوعية فما هي الركائز التي يستند عليها؟ فهل يكفي أن يكون الحديث صحيحاً في سنده؟ أم لا بد من ركائز أخرى تنضم إلى صحة السند؟ وهناك فرق بين الحجة المنطقية والحجة الأصولية: فالحجة المنطقية وهو أن يثبت الخبر فإثبات الموضوع هو حجة منطقية ولكن لا نكتفي بالحجية الحصولية ولا نكتفي بأن هذا الخبر صدر، بل لا بد أن نتحرى وأن ندقق هل يمكن العمل بهذا الخبر أم لا. وهذا يسمى الحجية الأصولية. فما هي الركائز التي تبتني عليها الحجية الأصولية؟ نذكر هنا خمس ركائز:

❖ ألا يكون الحديث مصطدماً مع العقل البديهي.

فإذا كان الحديث مصطدماً بالعقل البديهي الواضح لا يصح العمل به، السيد الخوئي في كتابه المستند في شرح العروة الوثقى ج 2 ص 107 يتعرض إلى أحاديث تامة شهر رمضان وهو حديث صحيح عن الصادق (ع) ((إن شهر رمضان ثلاثين يوماً لا ينقص ابداً)) فيقول السيد الخوئي أن هذا الحديث غير قابل للتصديق لأن حركة القمر واحدة وحركة الشمس لا بطء ولا سرعة فيها فلذلك هذا الحديث غير قابل للتصديق.

ربما يقول قائل المهم أن لا يكون الحديث غير مصادم للعقل السليم فإذا كان الحديث يتنافى مع طبيعة الأشياء نرفضه، مثلاً هناك رواية عن الكاظم (ع): ((أن سفينة نوح طافة بالكعبة سبعة أشواط وهي مأمورة)) فهنا نقول هذا الحديث يتنافى مع طبيعة الأشياء لأن السفينة جماد فكيف تطوف حول الكعبة؟ لكن نقول أنها كما ذكر مأمورة ولعلها دلائل إجازية.

إذا ليس المدار على أن يكون الحديث موافقاً للعقل السليم وهو طبيعة الأشياء، ولا شاهد عليه، فما تتفق العقول على قبوله نأخذ به وما تتفق العقول على رفضه لا نأخذ به.

❖ ألا يكون الحديث مخالفاً للكتاب.

لموثقة السكوني عن أبي عبدالله (ع): إن رسول الله (ص) قال: ((ما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه)) مثلاً السيد الصدر والسيد السيستاني يعلقان على الرواية المذكورة في وسائل الشيعة ((لا

تتكحوا الأكراد فإنهم جنس من الجن كشف عنهم الغطاء)) ويقولان أن هذا الحديث لا يعمل به لأنه مخالف لقوله تعالى {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ}.

❖ ألا يصطدم الحديث مع الحقائق العلمية

إذا بلغ البحث العلمي إلى مستوى الحقيقة المسلم بها، فلو اصطدم الحديث بهذه الحقيقة لا يؤخذ به. مثلاً صحيحة محمد بن مسلم ((صلاة الجنازة تكره عند طلوع الشمس وعند غروبها لأنها تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان)) هذه الرواية صحيحة السند لكن السيد الخوئي يعلق عليها فيقول إن هذا التعليل إنما يكون معقولاً فيما إذا كان للشمس طلوع وغروب معين وليس كذلك قطعاً فهي لا تزال في طلوع وغروب وزوال باختلاف الأقطار ونقاط الأرض بمقتضى كرويتها وحركتها.

❖ ألا يكون الحديث منافياً للعقائد المسلمة

مثل روايات نسبة السهو للنبي (ص) فهناك روايات صحيحة أن النبي (ص) نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس وأن النبي صلى ركعتين وهو حاضر بدل أربع، والشيخ المفيد كتب رسالة في نفي السهو عن النبي (ص) وقال السيد الخوئي في المستند أن هذه الأخبار بالرغم من صحة أسانيد جملة منها غير أنها غير قابلة للتصديق لمخالفتها لمسلمة من المسلمات العقائدية.

❖ ألا يكون الحديث منافياً لحكم شرعي مسلم به

السيد الخوئي يذكر في مباني شرح العروة في صحيحة معاوية عن الصادق (ع) أن لها شمسية تركب وتضع يدها على عنق الأسود؟ اجاب الإمام (ع): ((اقرأ هذه الآية {لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ} فلا بأس. يقول السيد الخوئي إن هذا غير قابل للتصديق حيث أن من المسلمات حرمة مس المرأة للرجل الأجنبي.

والنتيجة أن أستاذنا وسيد اساتذتنا وضع ركائز للعمل بالحديث فلا بد أن يكون هناك حجة بالمعنى الأصولي.

2) في مؤهلات قراءة النص قراءة موضوعية.

❖ القراءة المجموعية

وهو أن تقرأ كل الأحاديث ومجموع روايات أهل البيت (ع) فلا يكفي القراءة التجزئية، فمثلاً يأتيك بيت للمتنبى لا يكفي ان تعرف أنه للمتنبى حتى تقرأ كل أبيات المتنبى، أيضاً روايات أهل البيت (ع) لا بد أن يكون الإنسان محيطاً بجميع الروايات حتى تكون قراءة دقيقة. مثلاً صحيحة منصور ابن حازم في الكافي ج 1 ص 65 قلت لأبي عبد الله (ع): مابالي أسألك المسألة فتجيبني بجواب ثم يجيبك غيري فتجيب فيها بجواب آخر؟ قال ((إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان)) فليس الجواب الصادر عن الأئمة جواباً واحداً فكيف تكون قراءتك قراءة موضوعية إذا لم تطلع على الأجوبة كلها؟ روي في معاني الأخبار للصدوق ج 1 ص 2 ((لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارض كلامنا)) المعارض بمعنى الرموز فالأئمة (ع) لهم رموز وإشارات لا يعرفها إلا الفقيه الخبير بالروايات.

صحبة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (ع) في الوسائل ج27 ص108 ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله (ص) لا يتهمون بالكذب ثم يجيء منكم خلافة؟ قال (ع) ((إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن)) فالصحابه اطلعوا على شيء وهو منسوخ ونحن نقول شيء آخر وهو الناسخ.

❖ أن تكون مجتهداً عارفاً حد اللغو وحد التقصير

استاذ الصدوق وهو محمد بن الحسن بن الوليد قال إن أول الغلو نفي السهو عن النبي (ص) بينما الشيخ المفيد يعلق على كلامه ويقول وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله لم نجد لها دافعاً في التقصير وهي ما حكى عن أنه قال أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي (ص) والإمام (ع) فإن صحة هذه الحكاية عنه فهو مقصر مع أنه من علماء القميين ومشيختهم وقد وجدنا جماعة وردت إلينا من قم يقصرون تقصيراً ظاهراً في الدين ينزلون الأئمة (ع) عن مراتبهم. *لذلك اختلف العلماء في قبول هؤلاء الرواة نتيجة لاختلافهم في التقصير والغلو.*

❖ أن لا يعتمد على منطق العقل البدوي

فتجد أن بعض الناس لا يعجبه الحديث غير فضه وهذا غير صحيح، مثال صحيحة أبان بن تغلب حين دخل على الإمام الصادق (ع) وقال ما تقول في رجل قطع اصبع امرأته؟ قال عليه 10 من الإبل، قال فإن قطع اثنين؟ فقال عليه عشرين من الإبل، قال فإن قطع ثلاثة؟ قال عليه ثلاثون من الإبل، قال فإن قطع أربعة؟ قال عليه عشرون... فهذا حكم تعبدي.

3) في حدود العارفين العقائدية التي تكون دخيلة في القراءة الموضوعية.

هل هناك ملازمة بين كون الحديث غير قابل للتصديق وبين أن يكون الحديث موضوعاً أو مدسوساً؟ لا ملازمة بين كون الحديث غير قابل للتصديق وبين كونه مدسوساً فمثلاً السيد الخوئي يقول تفسير علي بن إبراهيم صحيحاً أي أن الرواة للتفسير نقاة فهو صحيح سنداً وليس صحيحاً مضموناً، فكل رواية من حديث علي بن إبراهيم تحتاج إلى قراءة موسوعية، فلعله صدر من الإمام على سبيل التقيية، فالأئمة (ع) تعرضوا لظروف ضاغطة فقد كانوا محاطين بالجواسيس يرصدون تصرفاتهم وكل ما يصدر منهم (ع) لذلك صدرت من الأئمة أحاديث تقيية حذراً فكان الإمام مضطراً أن يجيب على مذهب مالك فظروف التقيية التي عاشها الأئمة شديدة جداً. وبما أن الإمام (ع) قد تصدر منه روايات لا يريد منها معانيها فقد تضل هذه الروايات لنا وهي غير قابلة للتصديق فلا نقول أن هذه الرواية مكذوبة وإنما لعلها صدرت تقيية.